



كلمة سعادة السفير / ناصر بن عبدالعزيز النصر
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام
الجلسة العامة لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض
تنفيذ توافق آراء مونتييري.

حول
بيان الدوحة بشأن تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات

الدوحة ، 2 ديسمبر 2008

السيد الرئيس ،

في البداية ، أود أن أتقدم بالشكر لسعادتكم لإتاحة الفرصة لي لتقديم بيان الدوحة بشأن تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات الذي يعكس المناقشات التي جرت في المناقشة رفيعة المستوى التي رعتها ورأسها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند ، حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بمناسبة انعقاد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ، في 30 ديسمبر الجاري ، وبحضور رفيع المستوى ضم سعادة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وسعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان رئيس الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبحضور عددا من رؤساء الدول والوزراء رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر الدوحة ، وممثلي رفيعي المستوى من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

ويرد في ما يلي بيان الدوحة بشأن تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات :

لقد حققت كثير من افقر دول العالم تقدما لافتا للنظر نحو التعليم للجميع منذ عام 2000. فقد تعهدت ما تزيد عن 160 حكومة في داكار بتحقيق ستة أهداف ترمي لتوسيع فرص التعليم بشكل كبير للأطفال والشباب بحلول عام 2015. وخلال مؤتمر الامم المتحدة حول اهداف الالفية التنموية الذي عقد في شهر سبتمبر عام 2008 في نيويورك ، أكدت المجموعة الدولية مجددا التزامها بتحقيق الاهداف التعليمية والصحية الخاصة باهداف الالفية للتنمية.

وعلى الرغم من ذلك ، فان تقرير الرصد العالمي حول التعليم للجميع عام 2009 يبعث برسالة واضحة مفادها انه بدون عمل حاسم فان دولا كثيرة لن تحقق هذه الاهداف ، واذا لم تتخذ اجراءات عاجلة فانه وفقا للاتجاهات الراهنة فان التقديرات تفيد بأن 29 مليون طفل سوف يحرمون من الذهاب إلى المدرسة في

عام 2015. كما ان عدم المساواة المتجذر يقوض التقدم في عدد كبير من البلدان خاصة تلك التي تعيش في ظل الصراع أو التي خرجت للتو من الصراع.

إن التعليم حق إنساني أساسي وأحد أكثر الوسائل تأثيرا في تمكين الناس من تجنب الفقر وبناء حياة مستمرة، كما انه يأتي بعائد اجتماعي كبير خاصة للبنات والنساء. وللتعليم دور هام وتأثير مستمر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأداة رئيسية لاستئصال الفقر وتحقيق أهداف الألفية التنموية. وفي ظل الازمات العالمية الناشئة فان هناك التزام اخلاقي يستوجب على الحكومات والمانحين الوفاء بالتزاماتهم من اجل الحفاظ على المكاسب التي انجزت مؤخرا في مجال التعليم وتحقيق تلك الاهداف بحلول عام 2015.

ان التعليم امر حيوي وبالتالي يجب ايلاء المزيد من الاولوية لحماية ونشر التعليم في مناطق الصراع وتلك التي خرجت لتوها من الصراع وتلك التي تشهد اوضاعا انتقالية. وفي انتهاك

للقانون الانساني والدولي ، فان المؤسسات التعليمية (بما فيها الطلاب والمعلمين) يتعرضون بصورة متزايدة لمخاطر الهجمات العنيفة على الرغم من دورهم كمركزا للحماية والتعلم. ان الحق في التعليم يجب ان يحترم من قبل كل اطراف الصراعات. وبدون الاستقرار الذي يوفره التعليم فان الاطفال قد يتعرضون بصورة مباشرة لخطر الاستغلال او الاذى. كما يمكن ان يتعرضوا للاختطاف والعنف الجنسي وذلك القائم على اساس الجنس واستخدام الاطفال كجنود وجذب الاطفال المغرر بهم نحو مجموعات او قضايا متطرفة.

نحن نعترف بانه في المناطق المتأثرة بالصراع يجب ان تتواءم الاستجابة الانسانية مع سياق كل حالة محددة، وهنا يشمل استخدام اليات للاستجابة اكثر مرونة وسرعة وابتكارا. ويجب ان تستخدم هذه الاليات في التدخلات على المدى القصير والطويل حتى لو تطلبت التعرض لدرجة من المخاطر. ان عدم توفير تعليم جيد للجميع سيكون له عواقب وخيمة على الاجيال القادمة ، كما ان هناك حاجة لبحوث تقوم على الادلة في هذا

المجال لفهم المخاطر الانسانية والاجتماعية للشعوب التي تفتقر الى التعليم الجيد في الوقت الراهن.

السيد الرئيس ،

وباسم دولة قطر وباسم المشاركين في المناقشة رفيعة المستوى حول تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالصراع ، فإننا ندعو سعادة رئيس الجمعية العامة وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة ، لتعميم بيان الدوحة باعتباره وثيقة عمل رسمية من وثائق مؤتمر مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وكوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، مؤكدين بالتزامنا بالعمل الايجابي لحث المانحين والحكومات من كافة انحاء العالم على زيادة التمويل وعلى لتنفيذ الفعال للتعليم للجميع والتعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات ، كما ونوصي بنقل هذا البيان من الدوحة الى اجتماع المجموعة الرفيعة للتعليم من اجل التعليم الذي سيعقد في اوسلو يومي 16 و 17 ديسمبر 2008.

السيد الرئيس ،

إن دولة قطر تأمل بأن يساهم بيان الدوحة حول تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات في تحسين نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ، وأن تكون مساهمة هامة للمناقشة المواضيعية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول التعليم في أوقات الصراعات والأزمات الطارئة التي قرر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عقدها في النصف الأول من عام 2009.

وشكرا السيد الرئيس ،